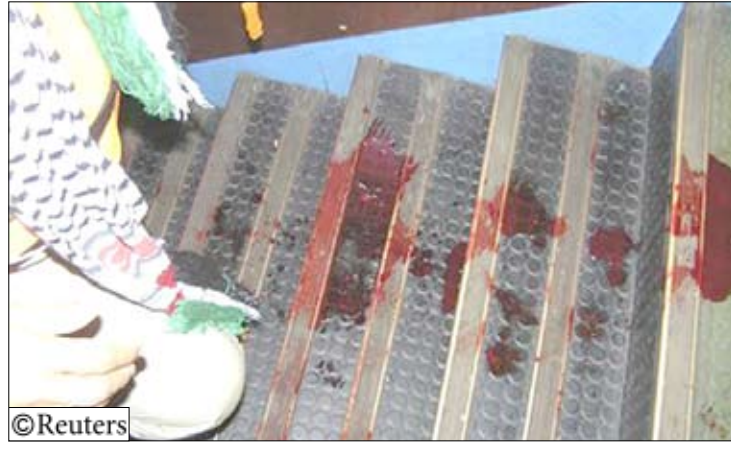


بدء عمل اللجنة الدولية للتحقيق في مهاجمة قافلة الحرية



©Reuters

■ ماء على درج السفينة مافي مرمرة في المياه الإقليمية للبحر المتوسط يوم 31 مايو 2010

اللجنة «بأن عليها السعي من أجل التعاون التام مع السلطات الوطنية» وهي اشارة الى اسرائيل وتركيا.

وظهرت بالفعل ما قد تكون أول نقطة احتكاك مع اسرائيل بعد أن نفى بان يوم الاثنين الماضي أن تكون الامم المتحدة أبرمت اتفاقا سريا مع اسرائيل بعدم استدعاء جنود اسرائيليين للشهادة. وقال للصحافيين «لا يوجد اتفاق من هذا النوع وراء الكواليس»

وأدى التصريح الى صدور رد حاد من مارك ريجيف المتحدث باسم الحكومة الاسرائيلية بان «اسرائيل لن تتعاون ولن تشارك في أي لجنة تطلب التحقيق مع جنودها». ولم يحدد ريجيف ما اذا كان هناك اتفاق في هذه القضية.

وردا على سؤال للصحافيين في مؤتمر صحفي أشار مارتن نيسيركي المتحدث باسم الامم المتحدة الى تصريحات بان ولكنه لم يكرها. وقال ان الامم المتحدة غير ملزمة بالاعلان عن صلاحيات اللجنة مشيرا الى أن هذا «ليس اجراء معتادا».

وسئل عما اذا كانت اللجنة تملك أي صلاحية لاستدعاء شهود للمثول أمامها فقال «قطعا لا». ولكنه لم يذكر ما اذا كانت اللجنة من حقها مع ذلك أن تطلب التحدث مع اسرائيليين.

الامم المتحدة/14 أكتوبر/ رويترز : سعت الامم المتحدة لتجنب أي نزاع مع اسرائيل في ما يتعلق بتحقيق تجريه الامم المتحدة في هجوم اسرائيلي على قافلة مساعدات متجهة الى غزة أسفر عن سقوط قتلى. وبدأت اللجنة المكلفة بالتحقيق عملها يوم أمس الأول الثلاثاء.

وشدد بيان للامم المتحدة بشأن الاجتماع الافتتاحي بين الفريق المؤلف من أربعة رجال والامين العام للامم المتحدة بان جي مون على أن التحقيق «لا يهدف الى تحديد المسؤولية الجنائية الفردية». وبدلا من ذلك « سيتحرى ويتبين الحقائق والملابسات وسياق الحادث»

وشكل بيان لجنة التحقيق الاسبوع الماضي من أجل بحث هجوم في 31 من مايو أيار شنته قوات خاصة اسرائيلية على سفينة مساعدات تركية ما أسفر عن مقتل تسعة نشطاء أتراك مؤيدين للفلسطينيين بعدما جرى انزال جنود اسرائيليين على السفينة. وكانت السفينة تسعى الى خرق الحصار الذي تفرضه اسرائيل على قطاع غزة. وقالت اسرائيل ان النشطاء حاولوا بعنف مقاومة انزال الجنود.

وأدى الحادث الى تدهور حاد في العلاقات الاسرائيلية التركية وأجبر اسرائيل على تخفيف الحصار على غزة الذي تقول اسرائيل انه يهدف إلى منع نشطاء حماس من الحصول على قدرات عسكرية لمهاجمة اسرائيل.

وبعد طول عناء جاءت موافقة اسرائيل- التي استكملت تحقيقها العسكري الخاص في الحادث وبدأت تحقيقا مدينا فيه- على التعاون مع لجنة التحقيق الدولية عقب ضغوط أمريكية بحسب ما قاله دبلوماسي.

وقالت الامم المتحدة انه بعد الاجتماع مع بان اجتمعت اللجنة التي يقودها رئيس وزراء نيوزيلندا السابق جيفري بلامر وتضم ممثلين عن اسرائيل وتركيا للاتفاق على كيفية التحرك لاداء مهمتها.

وأفاد بيان الامم المتحدة بأن بان أبلغ

إعلان

البصرة تأمل الحصول على نصيبها من الثروة



©Reuters

■ حقل الرميلة النفطي بمحافظة البصرة

البصرة/14 أكتوبر/ رويترز :

تزدان جدران المطاعم في مدينة البصرة بصور قديمة لقنوات مائية تندفق في الشوارع الجميلة بالمدينة التي اعتاد العراقيون تسميتها «فينيسيا الشرق الاوسط».

لكن الحاضر لم يعد يمت بصلة لذلك الماضي البهيج.

فالقنوات المائية المتقاطعة أصبحت الان مجرد تجمعات من المياه الراكدة القذرة المليئة بالكوام من القمامة وقد دمرت الطرق في المدينة التي لا تصلها الكهرباء الا عدة ساعات في اليوم بينما تصل درجات الحرارة بها في الصيف الى 50 درجة مئوية. وتأتي معظم صادرات العراق النفطية من الحقول المحيطة بالبصرة لكن سكان المدينة يشكون من أنهم لا يستفيدون من ذلك الا قليلا.

وأدت مجموعة من الاتفاقات النفطية التي وقعتها بغداد في الآونة الأخيرة مع شركات عالمية للاستفادة من احتياطياتها الضخمة الى حركة كبيرة بالمنطقة حيث تبني شركات النفط وخدمة الحقول قواعد لها في الصحراء العراقية.

وتكافح البصرة لاستيعاب النشاط الكبير الذي أطلقته تلك الاتفاقات النفطية لكنها - مثل سائر مدن العراق - لا يزال أمامها طريق طويل حتى يكون للفقرة المتوقعة في الإيرادات تأثير ملحوظ على الاقتصاد والحياة اليومية للشعب العراقي.

وقال منتظر محمد (25 عاما) وهو خريج جامعي متخصص في علوم الكمبيوتر عندما سمعنا أن شركات أجنبية ستأتي للعمل في البصرة قلت لنفسي إنني سأحصل الآن على فرصة لإثبات الذات والحصول على وظيفة كريمة. لكنني اكتشفت بعد ذلك أنني كنت وأهما».

وأضاف محمد الذي يدير مقهى للانترنت في البصرة «يعلم المسؤولون العراقيون أننا نلحم بالحصول على حياة أفضل بعد الإطاحة بصدام لذا بدأوا يروجون لهذه الاحلام بينما لكن كل هذه الوعود ليست سوى سراب.

وبعد أكثر من سبع سنوات من الإطاحة بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين كان كثير من العراقيين يراهنون على أن الثروة التي قد تجلبها تلك الاتفاقات ستخلصهم من ارث من العنف والفقر بعد سنوات من الصراع الطائفي والتراجع الاقتصادي.

وللتحقيق ذلك يحتاج العراق الى تعزيز مستويات الانتاج والتصدير لتحقيق السيوولة المطلوبة لاعادة اعمار البلاد.

وقالت ليلا بينالي مديرة أبحاث الشرق الاوسط واfrica لبي اي.اتش.اس كمبريدج انرجي ريسيرش «نحتاج أن يكون لديك أولا الإيرادات وثانيا تحتاج أطارا مؤسسيا لايعصال الإيرادات الى القطاعات المناسبة والى الشعب».

وأضافت «وهذا شيء كافتحت كثير من الدول المصدرة لتحقيقه».

وأبرزت احتجاجات في الآونة الأخيرة اعتراضا على انقطاع الكهرباء المتكرر الذي يشل البصرة ومدنا أخرى معظمها في الجنوب الشيوعي الفقير حالات الأحياط التي يعيشها الشعب العراقي وفشل الحكومة في توفير الخدمات الأساسية رغم الثروة النفطية المرتقبة.

وأنهكت البصرة بعد سنوات من الصراع فقد كانت المدينة هي الخط الامامي في الحرب مع ايران في ثمانينات القرن الماضي ووقعت في الآونة الأخيرة في يد ميليشيات شيعة متناحرة قبل أن تبعدها القوات العراقية المدعومة أمريكيا وبريطانيا في 2008.

وقال كايل مكينيانى رئيس ادارة الشرق الاوسط في ارجو وهي شركة للاستشارات متخصصة في الاسواق الناشئة «ستعاني البصرة بعض المتاعب الجديدة المتزايدة خلال السنوات القليلة المقبلة فليس بها أي بنية أساسية بعد وعملية جلب المعدات من الكويت تنسم بالبيروقراطية وانعدام الشفافية.

«البصرة ثاني أكبر مدينة في العراق وهي التي تربطه تجاريا مع العالم لكن حتى الآن لا توجد أماكن يمكنك الإقامة بها في المدينة».

ورغم تقادم البنية التحتية في قطاعي الكهرباء والمياه وندرة الرحلات الجوية من وإلى المدينة مازالت البصرة تعج بالمستثمرين ومسؤولي الشركات النفطية وشركات المقاولات والاستشارات الذين يتدفقون على فنادقها القليلة.

وتهدف الصفقات النفطية التي وقعها العراق مع شركات عالمية الى تعزيز طاقته الانتاجية من النفط الخام الى 12 مليون برميل يوميا من 2.5 مليون حاليا. وقد يضع ذلك العراق على قدم المساواة مع السعودية أكبر منتج للنفط في العالم

ويخل بتوازن القوى في المنطقة. وتتحمل شركات النفط وخدمة الحقول عبئا غير مسبوق. وثمة شكوك في قدرة العراق على تولي العمل في ظل هشاشة الوضع الامني وانتشار الفساد والبيروقراطية.

وقال مسؤول باحدى شركات النفط حضر اجتماعا في الآونة الأخيرة مع وزارة النفط العراقية في بغداد «تتطلب هذه العقود الاف الاطنان من الحديد والاسمنت. ستتدفق المعدات على البلاد».

وأضاف «لا اعتقد أنهم يدركون مدى ضخامة ما سيكون عليهم التعامل معه».

ولدى العراق خطط كبيرة لاعادة الاعمار لكنه يفتقر الى الاموال اللازمة لذلك وسيحتاج الى استثمارات اجنبية اذا كان يسعى لتحقيق اهدافه الطموح الخاصة بالانتاج.

ويمكن رؤية معدات قديمة وخطوط أنابيب متهاكلة في حقلي الرميلة والزبير الجنوبيين وهما من بين عقود التطوير التي منحت لشركات عالمية مثل بي.بي وروبال داتش شل وسي.ان.بي.سي الصينية وايني الايطالية.

ويحاول مسؤولون ومهندسون بقطاع النفط تسيير العمل بمنشآت وخطوط أنابيب عمرها عشرات السنين لمواجهة تراجع معدلات الانتاج والمشاكل الفنية في الحقول.

ولدى الشركات الاجنبية قائمة طويلة من الشكاوى مثل انعدام الامن والفساد وعدم وجود اجراءات جرمية موحدة والعقبات البيروقراطية أمام الحصول على تأشيرات الدخول وانشاء المكاتب.

وقال مسؤولون تنفيذيون في شركات ان اجتماعا استمر يومين في بغداد بين الشركات النفطية ومسؤولين حكوميين الشهر الماضي لم يتمخض عن خطوات واضحة لازالة العقبات.

ودفعت شكاوى بعدم وجود مساحة كافية على الرصيف في ميناء أم قصر في البصرة العراق الى السعي لاتفاق مع الكويت لفتح معبر حدودي لتسهيل دخول المعدات.

وقال مكينيانى «العراق يدرك المعوقات ويتخذ خطوات للتصدي لها. على سبيل المثال بالتعاقد لتحديث وتوسيع محطات التصدير البحرية.. لكن بالتأكيد مازال أمامه الكثير».

أأكنوبر

الريادة والتميز
في نشر الإعلانات